

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣

بشأن تبعية محظى مرتاحات المياه الخصصة لمحظى كهرباء العطف

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن قواعد التصرف بالجانب في العقارات المملوكة للدولة والنزول عن أموالها المنقول ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ في شأن الهيئات العامة ؛

وعلى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء هيئة كهرباء مصر ؛

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظام الحكم المحلي ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٣٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تحديد رؤوس أموال المؤسسات العامة والمعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٥٤ لسنة ١٩٧٠ ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

وعلى موافقة اللجنة المالية ؛

قرر :

مادة ١ - تقبل تبوية كل من مطاعي مرحفات المياه المخصصة لـ طى كهرباء العطف من هيئة كهرباء مصر وزارة الري الى الوحدة المحلية لمركز الحمودية محافظة البحيرة ، وتحل الوحدة المحلية محلهما في الحقوق والالتزامات المتعلقة بالمحطتين لدى الغير ، وتنتمي المحطتان المذكورة تان في مد مساكن العاملين الملحقة بالمحطتين بأوأية إنشاءات أخرى تستجد داخلهما بالمياه دون مقابل .

مادة ٢ - تشكل لجنة لتقدير أصول ونحصون مطاعي المرحفات المشار إليها وكذلك لتسوية مدمونية مجلس مدينة الحمودية لمنطقة كهرباء الوجه البحري عن الكمية الفعلية للمياه المستملكة والمنصرفة بالزيادة عن التقادم السابق إبرامه عن المدة من أول أكتوبر ١٩٧٧ وحتى تاريخ العمل بهذا القرار ، طبقاً للأسعار الاستهلاك السائدة .

ويصدر باشكيل هذه اللجنة قرار من وزير المالية بالاتفاق مع وزير الري والكهرباء والطاقة ومحافظ البحيرة .

مادة ٣ - تخذل الإجراءات الازمة لخفض رأس المال هيئة كهرباء مصر في حدود قيمة المحطة المنقول تبعيتها وتضاف إلى موازنة الوحدة المحلية .

مادة ٤ - على الجهات المختصة إصدار القرارات الازمة لتنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ رجب سنة ١٤٠٣ (١٦ أبريل سنة ١٩٨٣)

حسني مبارك